وهذه احدى نقاط الضعف الكبير في الموقف الاوروبي الغربي حول الموضوع الفلسطيني؛ اذ انها تظهر نقصاً في احترامها لخيار الشعب الفلسطيني بأن م.ت.ف. هي ممثلهم الشرعي الوحيد. ويشهد على هذه الحقيقة كثير من ممثلي اوروبا الغربية، ومنهم وزير الخارجية البلجيكية، ليو تنديمانز، الذي زار، مؤخراً، الاراضي المحتلة في مهمة تقصي حقائق جديدة، بصفته رئيس المجلس الوزاري للسوق الاوروبية المشتركة. فعندما اجتمع، في شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٧، في القدس، مع ممثلين فلسطينيين عن المناطق المحتلة، أخبروه، بعبارات واضحة جداً، ان م.ت.ف. هي ممثلهم الشرعي الوحيد.

في الحقيقة، ان حرية الاختيار هذه، هي جزء من العملية الديمقراطية التي اقامتها، على الساحة السياسية العربية، منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها التعبير السياسي عن الارادة الوطنية للشعب الفلسطيني. والشعب الفلسطيني يعتز بهذه الصفة الديمقراطية لبنيته السياسية، والتي تكاد تكون وحيدة على ساحتنا العربية. وقد اشار الرئيس عرفات الى هذه الديمقراطية، باعتبارها «ديمقراطية في غابة بنادق»، مشدداً على ان تطبيق الديمقراطية في نضالنا المسلح، وفي اطار ثورة مسلحة، هو من أصعب اشكال العمل السياسي. فالديمقراطية في دول قائمة أسهل كثيراً للتطبيق، ولكنه من الصعب جداً ان تعمل، بصورة ديمقراطية، في اطار بنية شبيهة بدولة مثل منظمة التحرير الفلسطينية، منتشرة في بلدان عديدة. وانه لتحد ليس يسيراً ان تكون ديمقراطياً في مثل هذه الظروف، أي ان تدير بنية شبيهة بالدولة مكّونة من السلطة التنفيذية، هي اللجنة التنفيذية، والسلطة التشريعية، هي المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي الفلسطيني، والسلطة القضائية. وبالطبع، ان الضوابط والتوازنات لهذه الفروع ليست موجودة فقط في الاطار التشريعي والقانوني، أو في القواعد والقوانين، ولكنها موجودة، أيضاً، في وجود عديد من المنظمات، او الفصائل، السياسية ـ العسكرية (أي الاحزاب)، وفي حرية التعبير والكلمة، أي، وبكلمة اخرى، ديمقراطية الحوار والنقاش في أوساط شعبنا.

لم تعترف حكومات اوروبا الغربية، علانية، بهذه الحقيقة، حتى على الرغم من وجود ما يدل على ان هذه الحكومات تقدر الحياة الديمقراطية داخل م.ت.ف. وعلى الساحة الفلسطينية.

وهنا يجب تقدير الدور الذي لعبه اولئك الأعضاء في البرلمانات في دول اوروبية غربية عديدة، افراداً ومجموعات، عبر جمعية الحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي، الذين عرفوا هذه الحقيقة في بلدانهم، ونقلوا الى الرأي العام هناك والى صانعي القرار السياسي افكاراً صحيحة ومتوازنة حول الطبيعة الديمقراطية وطبيعة العملية السياسية في م.ت.ف. ان مشاركة كثير من هؤلاء النواب الغربيين في مداولات وجلسات مختلف دورات المجلس الوطني الفلسطيني أعطتهم الدليل على ان الديمقراطية في م.ت.ف. وجدت لتبقى راسخة وثابتة. كما ان مشاركة وفود برلمانية من م.ت.ف. في جلسات الحوار البرلماني العربي ـ الاوروبي أعطت مزيداً من البراهين على هذه الحقيقة.

ولهذا، فانه لأمر هام جداً ان تؤيد أوروبا الغربية م.ت.ف. وان تعترف بحقيقة ان م.ت.ف. مثلما يصفها، عادة، الرئيس عرفات، هي «واحة الديمقراطية في الشرق الاوسط».

ينبغي على اوروبا الغربية ان تكون صادقة مع المبادىء التي تزعم انها تتمسك بها. وينبغي ان تحترم الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني. وقد حان الوقت لأن تعترف هذه الدول بـ م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا.